الأمم المتحدة

A/72/132

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٧١ إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريراً موضوعياً عن أثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان استناداً إلى تلك الآراء، يتضمن توصيات بشأن السبل الكفيلة بالتعامل مع ذلك الموضوع. ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير موجز بالآراء الواردة من حكومات الأرجنتين، والبرتغال، والجزائر، والسنغال، وصربيا، والعراق، والفلبين، ومدغشقر، والمغرب. ويرد سرد للشواغل المشتركة والمواضيع المهمة في الفرع الثالث من التقرير، ويرد موجز لها في الفرع الرابع الذي يتضمن أيضا توصيات بشأن الكيفية التي يمكن التصدي بها لأثر العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

* A/72/150.

090817 070817 17-11932X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ١٩٧/٧١ بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين تقريراً موضوعياً عن المسألة استناداً إلى تلك الآراء، يتضمن توصيات بشأن السبل الكفيلة بالتصدي لآثار العولمة في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٢ – واستجابة لذلك الطلب، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طلبا في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى الدول الأعضاء والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لإبداء آراءها بشأن هذه المسألة. وحتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت المفوضية قد تلقت ردودا من حكومات الأرجنتين والبرتغال والجزائر والسنغال وصربيا والعراق والفلبين ومدغشقر والمغرب[(١)]. ولم ترد أي ردود من وكالات منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا – موجز الردود الواردة

ألف – الجزائر

٣ – ترى الجزائر أن العولمة، وخاصة في بُعدها الاقتصادي، تجعل الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح على حساب ظروف العمل. وهي تفعل ذلك بنقل عملياتها إلى البلدان التي تكون فيها اليد العاملة منخفضة التكاليف إلى درجة أن العديد من العمال لا يتمكنون من تلبية احتياجاتهم الأساسية أو من الحصول على ما يكفي أسرهم وعائلاتهم من الغذاء. وعموما، لا تحترم الشركات عبر الوطنية معايير العمل الملائمة، وخاصة فيما يتعلق بساعات العمل، وبالأخص في المواقع الموجودة في البلدان الفقيرة، مستفيدة من تشريعات لا توفر في الكثير من الأحيان قدرا أدنى من الحماية للعمال. وتؤثر هذه الحالة تأثيرا مباشرا على حق الإنسان في مستوى معيشة لائق.

٤ – وتقترح الجزائر أن تتضافر جهود جميع أصحاب المصلحة في السعي إلى تنفيذ معايير حقوق الإنسان تنفيذا فعالا، بما فيها الحقوق الواردة في الإعلان المتعلق بالحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي للأمم المتحدة ولدولها الأعضاء أن تكون ملتزمة تماما بمواجهة هذا التحدي، حتى لا تبقى جميع حقوق الانسان وحرياته الأساسية، بطابعها العالمي وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، مجرد حلم منشود لا أثر له على حياة الملايين اليومية. ويصحّ ذلك بشكل خاص بالنسبة لشعوب البلدان النامية ولمن يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة، سواء نتيجة لعوامل طبيعة (مثل الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية) أو لأحداث يتسبب فيها الإنسان (مثل النزاعات المسلحة، والإرهاب، وقمع الأقليات الدينية وغيرها من الأقليات). وبعض مؤسسات الأعمال تنتهز أزمة الهجرة التي تُحدثها حالات الطوارئ تلك، وتستغلها بدون أي مراعاة لحقوق المهاجرين الإنسانية.

(١) نصوص المذكرات الأصلية محفوظة لدى الأمانة العامة حيث يمكن الاطلاع عليها.

٥ - وحرية تدفق السلع تصحبها في كثير من الأحيان قيود على انتقال المهاجرين من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. وهؤلاء المهاجرون تدفعهم أساسا اعتبارات اقتصادية، ويهربون من الفقر المدقع في بلدان ليست لها مقومات التنمية الاقتصادية. ويتيح الظلم الاجتماعي ونتائجه، بما فيها الفقر والهجرة، فرصا استثمارية لمؤسسات الأعمال التي تجتذبها التكاليف المنخفضة لليد العاملة وفساد الحكومات. وتلجأ بعض الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال إلى نهب الثروات الطبيعية، ومن الواضح أنها تحاول إبقاء تلك البلدان في حالة من التخلف بشكل دائم.

باء - الأرجنتين

٦ - قدمت الأرجنتين سردا للسياسات التي تنتهجها والبرامج التي وضعتها للتصدي لنتائج العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والقانونية. وهي تشمل سياسات ترمي إلى الحد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء من خلال تعميم المنافع؛ والتعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف مثل مؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، والسوق الجنوبية المشتركة (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظومة الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ومبادرات التعاون بين بلدان الجنوب. وتُبرز الاتفاقات التي أبرمتها الأرجنتين مع شركائها في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الدور الذي تقوم به البرامج الإقليمية للتنمية والتعاون الاقتصادي في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن عدم الاستقرار المالي الدولي.

٧ - وأشارت الأرجنتين إلى خبرة مجلسها الوطني المعني بتنسيق السياسات الاجتماعية، بوصفه الجهاز المسؤول عن متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أدرج المجلس تلك الأهداف ضمن أولويات السياسات العامة التي وضعتها الدولة، بما في ذلك الوزارات وغيرها من الهيئات، وهو ينسق إجراءات التكيف على صعيدي المقاطعات والأقاليم. والمجلس مسؤول أيضا عن التعاون مع منظمات المجتمع المدني، والجامعات، ومؤسسات الأعمال، وغيرها من أصحاب المصلحة.

٨ - وأشارت الأرجنتين إلى أنها وضعت، استجابة للأزمة الخطيرة التي تواجهها الجمهورية العربية السورية، برنامج تأشيرات خاصا يراعي الجوانب الإنسانية للمتضررين من النزاع المسلح. ويقدم البرنامج حلولا ملموسة للتصدي لأزمة تعتبر من أسوأ الأزمات التي شهدتها الإنسانية، تتطلب التزاما من الدول بحماية الشعب السوري. وأدرجت الأرجنتين اللاجئين السوريين ضمن من تشملهم سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان وسياسات أخرى، وخاصة بهدف جمع شمل أسرهم. وأشارت الأرجنتين أيضا إلى أنها تستجيب، على الصعيد العالمي، للنداءات التي تُصدرها باستمرار الهيئات الدولية، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهي بذلك تعرب عن تضامنها في السياق الدولي وبشكل ملموس وقوي، وتتحمل جانبا من العبء الملقى حاليا على كاهل البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية.

جيم - العراق

٩ - قال العراق إن المعدلات العالية للبطالة في العديد من البلدان النامية يعود بدرجة كبيرة للعولمة. فعلى سبيل المثال، أصبح دور حكومة العراق في التنمية الاقتصادية ضعيفا منذ أن بدأت مؤسسات الأعمال الدولية تستخدم التكنولوجيا الخارجية التي قللت من فرص العمل وبالتالي من

الحاجة إلى اليد العاملة. وقلّت نتيجة لذلك فرص العمالة في البلد. ومع الالتزام بالإجراءات المناسبة التي تمليها العولمة، يوصي العراق بأن تتدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأن تزيد في الوقت نفسه من الانفاق بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٠ - ويعتبر العراق أن توفير الحماية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يسهم في تطوير الاقتصاد ويزيد من فرص العمالة. وقد وُضعت برامج ترمي إلى تنمية مهارات العمال اليدويين كعلاج للآثار الضارة التي أحدثتها العولمة. وتشمل هذه البرامج تدريبا يمكّن العمال من التكيف في أنشطتهم المهنية مع التطورات التكنولوجية الحديثة. ويدعم العراق زيادة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتحسين قدراته على الإنتاج، بما يحقق استدامة تنمية الموارد البشرية.

١١ - ويرى العراق أن حماية حقوق الإنسان موضوع مهم (بما في ذلك في جهود مكافحة الإرهاب الدولي)، وأنه ينبغي أخذ الجوانب السلبية للعولمة في الاعتبار. وشدد على أهمية الجهود الدولية التي تسهم في الحد من الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد والثقافة وعلى المجتمعات المحلية عموما.

دال - مدغشقر

١٢ - ترى مدغشقر أن العولمة تولّد تحديات ينبغي مواجهتها لكي تتمكن شعوب جميع البلدان من إعمال حقوق الإنسان. وأشارت مدغشقر في هذا الصدد إلى خطتها الإنمائية الوطنية وتنفيذها. وبيّنت أن الخطة ترمي إلى تنفيذ السياسات التي وضعتها الحكومة لتعزيز التنمية الاقتصادية مع احترام حقوق الإنسان في جميع المجالات، بما في ذلك الحد من الفقر.

١٣ - ووفقا لمبادئ باريس، يتمثل هدف اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في مدغشقر في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ومدغشقر ملتزمة أيضا بمكافحة الفساد بهدف تمكين سكانها من التمتع الكامل وبحرية بحقوقهم وبحرياتهم الأساسية.

١٤ - وفي مجال الاتصالات، صدر قانون النشر والاتصالات الجديد في عام ٢٠١٦. وهو ينظم ممارسة الحق في المعلومات، وحرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير. ويلغي القانون الجديد تجريم المخالفات التي ترتكبها الصحافة. واعتمدت مدغشقر قانونا لمكافحة الجريمة السيبرانية يهدف أساسا إلى وضع قواعد إجرائية جديدة للتعامل مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.

١٥ - وقدمت مدغشقر وصفا لجهودها الوطنية في التصدي للاتجار بالبشر، بما في ذلك تعليقها مؤقتا أنشطة إيفاد العمال إلى بلدان شديدة المخاطر، وسن قانون يتعلق تحديدا بمكافحة الاتجار بالبشر، ووضع خطة عمل إنمائية وطنية للتصدي لذلك الاتجار.

هاء - المغرب

١٦ - ركزت مساهمة المغرب على العلاقة بين العولمة وحقوق العمال، وحقوق المهاجرين، وحرية التعبير.

١٧ - ويرى المغرب أن اشتداد التنافس الدولي نتيجة للعولمة أدى إلى نشوء أسواق عمل أكثر مرونة في العديد من البلدان، مما جعل العمال يواجهون صعوبات، خاصة في الظروف التي لا تتوافر

فيها حقوق عمالية أو شبكات ضمان اجتماعي مناسبة تحميهم. وتقدم اتفاقيات العمل الدولية توجيهات مباشرة إلى مؤسسات الأعمال بشأن السياسات الاجتماعية وممارسات العمل الشاملة والمسؤولة والمستدامة. وأكد المغرب التزامه بهذه المبادئ وأشار إلى أنه اتخذ تدابير لكفالة احترام جميع مؤسسات الأعمال لحقوق العمال الأساسية. وهو يوصي بمواءمة السياسات الاجتماعية الحالية مع أهداف التنمية المستدامة؛ وبتشجيع الحوار الثلاثي؛ وبتعزيز القدرات على تنفيذ معايير العمل الدولية والتنمية الشاملة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للعمال المهاجرين؛ وتقديم الدعم إلى أكثر القطاعات تضررا بالتداعيات السلبية التي يحدثها الإغراق الاجتماعي.

١٨ - والعولمة تؤدي إلى زيادة التنقل. ويرى المغرب، في هذا الصدد، أنه لا بد من بذل جهود جماعية لبناء مجتمع متسامح يمكّن المهاجرين من إطلاق العنان لقدراتهم، وذلك بوسائل منها تعزيز التعايش واحترام التنوع الديني والعرقي والثقافي. ويرى المغرب أيضا أن للعولمة أثرا إيجابيا على التمتع بحرية التعبير. ولكن هناك فجوة متزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تعزز مفاهيم الهيمنة الثقافية الغربية وتعرّض بقية الثقافات لتدهور دائم. وقد أضرت الثورة الهائلة التي شهدها تدفق البيانات بموثوقيتها وبمصداقية مصادرها، وأسفر توافر المعلومات المتزايد عن مزيد من التضليل، والتلاعب، والدعاية، وتلقين العقائد، والتطرف. وانتشار التحريض وخطابات الكراهية تزيد من احتمالات العنف وعدم الاستقرار. وفي كثير من الأحيان، يُنتهك الحق في الخصوصية أو يتضرر بسبب وجود ثغرات قانونية. وتتأثر نوعية الصحافة أيضا بالمنافسة غير العادلة من جانب عمالقة الإنترنت. ولهذه الأسباب يوصي المغرب بتقديم الدعم إلى البلدان النامية من خلال بناء قدراتها في مجالي التكنولوجيا والاتصالات، وبتعزيز الأنظمة الوطنية والدولية المتعلقة بالشبكات الاجتماعية وبحقوق التأليف والنشر، من أجل التشجيع على وضع مدونات قواعد للسلوك تتسم بالاتساق، وتخفيف قوة عمالقة الإنترنت.

واو - الفلبين

١٩ - تدرك الفلبين أن التنظيم الذاتي للشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال يمكن أن يسهم في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحمايتها وإعمالها، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة بشأن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وهي ترى أنه من الضروري أيضا إيلاء نفس القدر من الأهمية لدور الدول في الوفاء بمهامها التنظيمية. وتمثل مشاركة الدول في التعاون الحكومي الدولي وسيلة لتحديد معايير السلوك وضمان مساءلة الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية.

٢٠ - وتعتبر الفلبين تقييم الجمعية العامة لآثار العولمة على المجتمعات مساهمة في ضمان قيام الدول بجميع مهامها التنظيمية. وهي تقترح قيام المجتمع الدولي بوضع منهجية موحدة تتبعها جميع الدول الأعضاء في إجراء الدراسات التقييمية لتلك الآثار، أو إضفاء طابع مؤسسي على تلك الدراسات، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي والتنظيمي لبرامج مؤسسات الأعمال والمؤسسات التجارية ومشاريعها وأنشطتها وأنظمتها. ومن شأن ذلك أن يقدم المزيد من التحليلات القائمة على الأدلة وأن يدعم صنع القرارات في مجالات العلاقات الاقتصادية والتجارية وعلاقات الأعمال بين

مختلف الدول، وأن يمكّن من وضع تقديرات أكثر عقلانية للمنافع المالية والاقتصادية والاجتماعية المماثلة التي تجنيها مجتمعاتها، ولتكاليف ما يوضع لها من برامج وأنظمة.

٢١ - وترى الفلبين أنه ينبغي للجمعية العامة أن تشجع منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمية (مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ) على مواءمة سياساتها مع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن ذلك سيعزز أمن البشر وحياتهم. وعلى الرغم من أن خطط التنمية الوطنية لا تزال بحاجة إلى مواءمتها مع الالتزامات الدولية، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ما لكل دولة عضو من تنوع وأولويات مختلفة، عند مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية التي تحتاجها على سبيل الأولوية.

زاي - البرتغال

٢٢ - قالت البرتغال إنها اعتمدت، فيما يتعلق بالهجرة واللاجئين، سياسات إدماج لأسباب إنسانية وكجزء من استراتيجيتها لعلاج عجزها الديمغرافي. وقد توصلت إلى ابرام اتفاقات مع أعضاء آخرين في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على أساس حق الإنسان في الحصول على جنسية أو في تغييرها. وبذلت البرتغال جهودا للاعتراف بمؤهلات المهاجرين واللاجئين في سياق إدماجهم، وشجّعت على اتخاذ تدابير مماثلة لفائدة المواطنين الجدد؛ وتمكين المهاجرين، وتعزيز إدماجهم في البلد. وقد التزمت البرتغال باستقبال ٠٠٠ ٥ لاجئ على مدى سنتين، وهي تولي اهتماما خاصا لحالة اللاجئين الأحداث غير المصحوبين بذويهم، والنساء والفتيات. وهي تعتزم تحسين وصول الجميع إلى المساعدة القانونية، بمن فيهم الأجانب. وتعتزم البرتغال أيضا توسيع لجنتها المعنية بالحرية الدينية، وإنشاء مبادرة وطنية للحوار بين الأديان لمنع التمييز والتطرف.

٢٣ - وتعتزم البرتغال تشجيع نماذج التنمية المستدامة، برعاية منظومة الأمم المتحدة، لمواجهة اتجاهات المنافسة العالمية القائمة على التآكل الاجتماعي. وهي تؤيد تمويل التنمية والقطاع الخاص والتعاون غير المالي، وأعربت عن قلقها بسبب تضاؤل التعاون في مجال التعليم بين بلدان الشمال والجنوب في العقد الماضي.

٢٤ - وتعتبر البرتغال أن الاتجاهات التي ظهرت مؤخرا في سوق العمل العالمية زادت من التفاوت الذي تعاني منه المرأة نتيجة لتنفيذ سياسات التقشف ولتقدم التكنولوجيات السريع. وقد صاحب ظهور هذه الاتجاهات إلغاء القيود التنظيمية، ونشأة العمل المرن، وتضاؤل مساءلة أرباب العمل. ونظرا إلى أن النساء يشغلن عادة وظائف أكثر هشاشة ويقمن بأعمال أقل مرونة وأدنى أجرا، فإن هذه الاتجاهات الجديدة فاقمت من تهميشهن. وتتصدى البرتغال، تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي إطار جدول أعمالها المتعلق بالمساواة في سوق العمل، للتمييز الهيكلي بين الجنسين، وذلك من خلال عدد من التدابير الرامية التي ترمي إلى سد الفجوة في الأجور، ومكافحة التمييز المهني، وتتناول المسائل المتعلقة بالأبوة، والتوازن بين العمل والحياة الخاصة، والوصول إلى مناصب صنع القرار.

٢٥ - وبالنظر إلى أوجه عدم التماثل التي نشأت عن العولمة، ترى البرتغال أن من واجب الشركات المتعددة الجنسيات، بوصفها عناصر تدفع إلى العولمة، أن تدرج ممارسات الأعمال

المسؤولة، عن طريق بذل العناية الواجبة الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان، في النظم التي تطبقها لإدارة المخاطر في جميع مراحل سلاسل التوريد وسياسات الاستثمار.

حاء – السنغال

٢٦ – أشارت السنغال إلى أن للعولمة جوانب اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية. وهي ترى أنه ينبغي للعولمة أن تسعى إلى وضع شراكة عالمية مُنصفة تتجاوز الحدود اللغوية ويستفيد منها الجميع، وأنه يجب أن يكون لتلك العولمة وجه إنساني يرمي إلى تعزيز التضامن بين شعوب العالم.

٢٧ – وتعتقد السنغال أنه يجب على العولمة أيضا أن تكفل وأن تحترم التنوع العرقي والثقافي. وهي ترى أنه ينبغي النظر إلى مفهوم العولمة من زاوية اجتماعية–ثقافية وليس من زاوية اقتصادية. ولذلك يجب التشديد أساسا على الحكم الرشيد بوصفه الحل الأول لمشكلة التصدي لأثر العولمة على حقوق الإنسان. وهذا يستلزم إدارة جيدة للموارد ودبلوماسية نشطة تدعم القيم الاجتماعية، وتضمن المساءلة، وتتصدى أولا وقبل كل شيء للإفلات من العقاب. وينبغي للحلول المقترحة أن تشجع أيضا تحقيق نمو اقتصادي شامل ومنصف ومستدام بيئيا.

طاء – صربيا

٢٨ – صربيا دولة طرف في ثماني معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، وهي ملتزمة بالإبقاء على أثر العولمة في حدود مستدامة سواء من حيث تأثيرها على الوضع الاقتصادي للسكان أو على حقوق الإنسان. وقد أجرت صربيا تقييما للأثر الاجتماعي الذي أحدثته تدابير السياسة الاقتصادية على المجتمع، بعد تنفيذها برنامج إصلاحات اقتصادية، وبعد أن وضعت المفوضية الأوروبية مبادئها التوجيهية بشأن تقييم الأثر.

٢٩ – وأطلقت صربيا سلسلة من المبادرات التي تركز على مختلف المجالات المواضيعية، مثل العمالة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والتنمية الريفية. والهدف من ذلك هو صياغة الأطر الاستراتيجية والقانونية وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المجالات ذات الصلة بالإدماج الاجتماعي والحد من الفقر، من خلال إنشاء هياكل تعاونية تُشرك أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٣٠ – ويكفل الدستور حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، وينص على ضمانات في مجال الثقافة والإعلام. وتشمل تلك الضمانات حظر أي شكل من أشكال الاحتكار في مجال الإعلام، من أجل الحفاظ على المنافسة وضمان تنوّع الأفكار.

٣١ – وقد اعتمدت صربيا نهجا متميزا في المنطقة، بحرصها على معاملة المهاجرين بطريقة إنسانية، وبالامتناع عن إقامة الحدود والأسوار. وهي تولي اهتماما خاصا للتعاون الدولي والإقليمي والثنائي عند حل المسائل المتعلقة بالمهاجرين وبحقوقهم الإنسانية.

٣٢ – وقد ألحق تغيّر المناخ العالمي واستخدام التكنولوجيات العالمية الجديدة في القطاع الزراعي أثرا ضارا بإنتاج السلع الزراعية المخصصة للاستهلاك البشري، وبالحق في الغذاء، والتجارة العالمية، والترابط الاقتصادي، مما أدى إلى استيراد وتسويق منتجات مختلفة من مصادر أجنبية. وحرصا على الصحة العامة، تقوم المختبرات المعتمدة التابعة لمعهد الصحة العامة بإجراء اختبارات لمبيدات

الآفات وفقا لعدد من البارامترات العلمية المناسبة، وقد اعتُمدت معايير صارمة بشأن الحد الأقصى لتركيز مخلفات تلك المبيدات في الأغذية المصنعة.

ثالثا – الشواغل المشتركة والمواضيع المهمة

٣٣ – تشمل المسائل التي أثيرت فيما يتعلق بحقوق الإنسان في سياق العولمة الشركات عبر الوطنية، وحقوق العمال ومعايير العمل، والهجرة، والمسائل الجنسانية، والفساد، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وحرية الرأي والتعبير، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

ألف – الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

٣٤ – اعتبرت الدولُ الأعضاء في ردودها الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال قوة دافعة للعولمة. وقالت إن الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية أسفرت عن زيادة الموارد المتاحة لتعزيز حقوق الإنسان. غير أن الشركات مسؤولة أيضا عن آثار ضارة لحقت بالتمتع بحقوق الإنسان. فكثيرا ما استفادت تلك الشركات من البلدان التي تتسم بهشاشة نظمها الضريبية ومعايير وأنظمة العمل فيها، وبوجود سكان لا يتمتعون بقدرة تفاوضية كبيرة، ومنهم مهاجرون غير موثّقين ونساء محرومات، ونقلت عملياتها إلى تلك البلدان. وأعربت إحدى الدول الأعضاء عن قلقها من أن بعض الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال تلجأ إلى وسائل مشكوك فيها من أجل تحقيق أرباح كبيرة من استغلال الموارد الطبيعية، ولا تقدم إلى الاقتصادات والمجتمعات المحلية سوى القليل من المنافع، هذا إن قدمت شيئا. وتلقت بعض الشركات عقودا من خلال خصخصة الخدمات الضرورية لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تقليص المجال الذي كانت تحتله السياسات الحكومية في إعمال تلك الحقوق. وعندما تُصبح لأرباح الشركات أهمية أكبر من موارد الدولة في تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن ذلك يضر بالإعمال التدريجي لحقوق الإنسان. وذكرت الدول الأعضاء أيضا أن عولمة الاتصالات حولت عددا صغيرا من مؤسسات الأعمال إلى عمالقة إنترنت يخزنون كميات هائلة من المعلومات الشخصية عن المستخدمين، مما يخلق مشاكل تتعلق بالحق في الخصوصية.

٣٥ – ورأت البرتغال، في ردها، أنه ينبغي إلزام مؤسسات الأعمال ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالمخاطر التي تهدد الحقوق الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان في جميع مراحل أنشطتها المتعلقة بسلاسل التوريد وسياسات الاستثمار. وأكد كل من المغرب والفلبين أنه ينبغي، كطريقة لتحديد معايير السلوك وكفالة مساءلة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، اعتبار التنظيم الذاتي لتلك الشركات ومؤسسات الأعمال ذا أهمية متساوية مع الوظائف التنظيمية التي تقوم بها الدولة، ومشاركة الدول في التعاون الحكومي الدولي. وقد تم التأكيد على ذلك فيما يتعلق بحقوق التأليف والنشر والشبكات الاجتماعية، بالنظر للقوة التي اكتسبها بعض ما يسمى بعمالقة الإنترنت. وذكر العراق أن الاستثمار في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يكون له أثر إيجابي على الاقتصاد وعلى التمتع بحقوق الإنسان. وأشارت السنغال إلى أنه ينبغي توجيه الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام

بيئيا. وأوصت الجزائر، سعيا إلى معالجة الآثار السلبية المحتملة لأنشطة تلك الشركات، بأن يشارك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير الواردة في الإعلان المتعلق بالحق في التنمية (قرار الجمعية العامة A/41/128) وأهداف التنمية المستدامة.

باء – الحق في العمل

٣٦ – شددت الدول الأعضاء على أن الحق في العمل، بما في ذلك الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية، هو أحد حقوق الإنسان الأكثر تضررا من العولمة. ورأت أن المنافسة على الاستثمار الأجنبي في عالم معولم دفعت الدول إلى الموافقة على أنظمة عمل أكثر مرونة تزيد من ساعات العمل وتخفض من المرتبات وتقلص من مستوى الحماية الممنوحة للعمال. وقد أثّر ذلك التراجع في التمتع بحقوق العمل أيضا على التمتع بالحق في مستوى معيشة لائق. ورأت بعض الدول الأعضاء أن تزايد ممارسة الاستعانة بمصادر خارجية لليد العاملة يزيد من إضعاف حماية العمال لأنه يمكن أن يخلق عقبات أمام محاسبة مؤسسات الأعمال على انتهاك حقوق العمال. ورأت بعض الدول الأعضاء أن التكنولوجيات المتطورة خفضت من الحاجة إلى العمل في العديد من المجالات التي لم تتأثر من قبل بالتحديث، مما زاد من معدلات البطالة. وبعض الفئات، من بينها النساء والمهاجرون والشعوب الأصلية والقبلية، معرضة بشكل خاص للتغيرات التي تشهدها اتجاهات العمل نتيجة للعولمة.

٣٧ – وأبلغ كل من البرتغال وصربيا والعراق والمغرب عن اتباع ممارسات جيدة أو قدموا توصيات تتعلق ببرامج للتدريب وبناء القدرات لمساعدة العمال المتضررين، بمن فيهم المهاجرون والنساء، على التكيف مع التحولات التي أحدثتها العولمة في أسواق العمل. وأوصى المغرب بأن تقوم الدول الأعضاء بمواءمة سياسات العمل والسياسات الاجتماعية مع اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ومع أهداف التنمية المستدامة. وشجع أيضا الحوار الثلاثي بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال، وتقديم الدعم إلى القطاعات الأكثر تضررا من الإغراق الاجتماعي.

جيم – الهجرة

٣٨ – أشارت عدة دول أعضاء إلى أن تنقل الناس بين الدول جزء لا يتجزأ من عالم معولم. وقد وسعت العولمة نطاق تداول رؤوس الأموال والسلع والخدمات والتكنولوجيا على الصعيد العالمي، واستجابت الهجرة للطلبات المتزايدة على المهارات واليد العاملة في البلدان المستقبلة. وقد أدت هذه العوامل، إلى جانب شيخوخة السكان وتقلص حجم القوى العاملة في البلدان المرتفعة الدخل، إلى زيادة الهجرة الدولية، بما في ذلك تنقل العمال والمهارات. ولذلك اعترفت الدول الأعضاء بأن الهجرة كثيرا ما تقدم نفسها كفرصة للبلدان المستقبلة التي تواجه عجزا ديموغرافيا. غير أنها شددت أيضا على شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين. ورأت أن المهاجرين غير الموثّقين هم الأكثر ضعفا. فكثيرا ما يتعرض المهاجرون لانتهاكات معايير العمل الأساسية. والعديد منهم يقعون ضحايا للاتجار بالبشر، بمن فيهم النساء والأحداث غير المصحوبين بذويهم. وأصبح العديد من ضحايا الاتجار ضحايا أيضا لأشكال معاصرة من عمل السخرة أو الاستغلال الجنسي أو كليهما. وقد هاجر كثير من الناس بسبب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان واجهوها في سياق الفقر المدقع أو النزاع المسلح أو الإرهاب والاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو ما شابه ذلك. وتمثل التعبيرات

عن كراهية الأجانب إزاء المهاجرين عقبات تمنع المهاجرين من إطلاق العنان لقدراتهم. وفي بعض الحالات، وجد المهاجرون أنفسهم في حالة انعدام الجنسية.

٣٩ - وأشارت الجزائر إلى أن تعزيز تمويل التنمية يمكن أن يقي من الفقر في بلدان منشأ المهاجرين التقليدية، فيحد من ضغوط الهجرة. وأبلغت الأرجنتين عن مبادرتها بمنح تأشيرات إنسانية للأفراد المتضررين من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية وعن تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية أخرى في التصدي لمحنة من أجبرهم النزاع المسلح على الهجرة. وقدمت صربيا أيضا وصفا لجهودها الرامية إلى ضمان احترام الحقوق الإنسانية الأساسية لما يزيد عن ٩٠٠ ٠٠٠ مهاجر مروا عبر أراضيها، بما في ذلك الجهود في مجالات تقديم الأغذية والمأوى والرعاية الصحية، والحق في الاطلاع على اللوائح المتعلقة بطلب اللجوء في البلد وعلى طرائق تفادي الوقوع ضحية للاتجار بالبشر. ودعت البرتغال إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة أزمة اللاجئين تقوم على إعمال حقوق الإنسان على جميع المستويات. وأبلغت عن عدة مبادرات أطلقتها لتيسير اكتساب المهاجرين الجنسية ووصولهم إلى الخدمات، بما في ذلك تقديم المشورة القانونية إليهم. كما قدمت معلومات عن المساعدة التي توفرها إلى مواطنيها الذين هاجروا إلى وجهات أخرى. وأوصى المغرب بتعزيز التعايش، وباحترام هوية المهاجرين الدينية والعرقية والثقافية.

دال - النساء والفتيات

٤٠ - أفادت الدول الأعضاء بأن النساء والفتيات يتأثرن بصورة غير متناسبة بالآثار الضارة للعولمة. ورأت أنه نظرا إلى أن المرأة تعمل عادة في وظائف أكثر هشاشة، فإنها أكثر ضعفا أمام اتجاهات سوق العمل الناجمة عن العولمة. وقد أسفرت تدفقات المهاجرين، ولا سيما اللاجئين والفارين من الظروف الاقتصادية القاسية، عن وجود عدد كبير من الأطفال غير المصحوبين بذويهم. وتكون الفتيات في تلك الحالات أكثر تعرضا للإيذاء، وأكثر عرضة أيضا وحسب المرجح للاتجار بالبشر.

٤١ - وكمثال على الممارسات الجيدة، قدمت السنغال وصفا لمشاركة الهيئات الحكومية المكرسة لحقوق المرأة والفتاة في المناقشات المتعلقة بآثار العولمة على التمتع بحقوق الإنسان. وقدمت البرتغال وصفا للسياسات الملموسة التي يتضمنها جدول أعمالها المتعلق بالمساواة في سوق العمل والتي تهدف إلى مكافحة التمييز الهيكلي بين الجنسين.

هاء - حرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة في الحياة الثقافية

٤٢ - شددت بعض الدول الأعضاء على تأثير العولمة على الحق في حرية الرأي والتعبير. ورأت أن العولمة ساهمت في ممارسة الأفراد لحرية التعبير داخل الحدود الوطنية وخارجها. غير أنه أُعرب عن بعض الشواغل فيما يتعلق بأثر تدفق المعلومات غير المنظم. وأُقر بأن خطاب الكراهية يغذى التطرف ويهدد كرامة بعض الجماعات الدينية والثقافية وسلامتها. وتواجه البلدان النامية، على وجه الخصوص، تحديات من حيث قدرتها على تنظيم التعامل مع أنواع مختلفة من الجرائم السيبرانية. ورأت الدول الأعضاء أيضا أن الإنترنت تيسّر هيمنة الغرب الثقافية، وأن ذلك يقوّض التنوع الثقافي.

٤٣ - وأفادت مدغشقر بأنها اعتمدت تشريعات تلغي تجريم المخالفات الصحفية وتهدف إلى مكافحة الجرائم السيبرانية. وأوصى المغرب بمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها على التعامل مع الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك في مجالات مثل ضمان التنوع الثقافي. وقدمت البرتغال وصفا لمبادرة أطلقتها لتشجيع الحوار بين الأديان ومنع التطرف والتمييز. وأوردت صربيا تفاصيل الاجراءات التي تكفل بها تشريعاتُها الوطنية حرية الفكر والتعبير وحرية وسائط الإعلام، وفقا للمعايير الدولية.

واو - الفساد والحكم الرشيد

٤٤ - ربطت بعض الدول الأعضاء العولمة بالحكم الرشيد وبالفساد. وقالت إن العولمة يسّرت عبور الأموال غير المشروعة، أو الناجمة عن الفساد، الحدودَ بين الدول. واعتمدت بعض الدول الأعضاء سياسات تتعلق بالضرائب وبسرية المعلومات وتقوّض التمتع بحقوق الإنسان في الخارج، لأنها تيسّر التهرّب من دفع الضرائب وتجنّبها في بلدان أخرى. والفساد أحد أكبر العقبات أمام إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية. وقد أثرت عوامل أخرى ذات صلة بالعولمة أيضا على فعالية السياسات والاتفاقات في تحسين مستويات المعيشة. فعلى سبيل المثال، أدى عدم وجود تقييمات للآثار المترتبة في مجال التمتع بحقوق الإنسان عن معاهدات التجارة والاستثمار والسياسات الرامية إلى تنفيذها إلى الحيلولة دون توقّع حدوثها والتخفيف من حدتها بفعالية.

٤٥ - وأعربت مدغشقر عن التزامها بمكافحة الفساد من أجل ضمان تمتع شعبها بحقوق الإنسان. وأوصت السنغال بتعزيز الحكم الرشيد كحل للتحديات التي تفرضها العولمة. وأوصت الفلبين بوضع منهجية معيارية دولية لأنشطة وأنظمة تقييم الأثر البيئي والتنظيمي الذي تحدثه مؤسسات الأعمال والمؤسسات التجارية. وبيّنت الأرجنتين كيف حدّ التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب من الآثار الاجتماعية السلبية التي يحدثها عدم الاستقرار المالي الدولي.

زاي - أهداف التنمية المستدامة

٤٦ - ربطت الدول الأعضاء في جميع ردودها تقريبا بين العولمة وبين التحديات التي تمثلها والفرص التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة. واعتَبرت تلك الأهداف فرصة لإعادة توجيه العولمة نحو إقامة عالم أكثر عدلا وإنصافا.

٤٧ - ودعت الجزائر إلى تضافر الجهود من أجل إعمال حقوق الإنسان بشكل فعال خدمة لأهداف التنمية المستدامة. وكمثال على الممارسات الجيدة، قدمت الأرجنتين وصفا لأنشطة مجلسها الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية، المكلف بتنسيق تنفيذ الأهداف الإنمائية. وأوصى كل من العراق والمغرب بتوفير فرص التعلم مدى الحياة وغيرها من السياسات الاجتماعية بوصفها تدابير تعزز فرص العمل المستدام. واقترحت الفلبين أن تشجع الجمعية العامة منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمية على مواءمة سياساتها بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية. وشجعت أيضا على وضع خطط وطنية لتنفيذ تلك الأهداف، وشددت على أهمية احترام التنوع الثقافي. وشجعت كل من البرتغال والسنغال على استخدام نماذج التنمية المستدامة لمواجهة اتجاهات المنافسة العالمية القائمة على التآكل الاجتماعي. وأبلغت صربيا عن ممارسات جيدة تضمنت جهودا ترمي إلى

معالجة أثر تغير المناخ على استدامة المحاصيل الغذائية وأثر التكنولوجيات الجديدة على صحة الإنسان.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ – تستند المعلومات الواردة أدناه إلى الردود التي وردت.

ألف – الاستنتاجات

٤٩ – أكد المجيبون من جديد أن للعولمة آثارا إيجابية وأخرى تميل إلى تعميق أوجه التفاوت وتؤثر بشكل غير متناسب على تمتع الناس بحقوق الإنسان في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٥٠ – وتنتج عن الأنشطة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال اتجاهات إيجابية وسلبية على السواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" ارشادات تسهم في تعزيز المعايير والممارسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتسهم بالتالي في تحقيق عولمة مستدامة اجتماعيا (قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٧، الفقرة ٤). ويمكن لمؤسسات الأعمال أن تدعم التنمية المستدامة من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان في جميع ما تشرف عليه من عمليات وسلاسل القيمة. ويتيح الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٦) فرصة للمشاركة في جهود بناءة لتعزيز حماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية ولضمان المساءلة والوصول إلى سبل انتصاف فعالة في الحالات التي تُنتهك فيها تلك الحقوق. ويتضمن التعليق العام رقم ٢٤ (٢٠١٧) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية أيضا توجيهات في هذا السياق، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بالاحترام والحماية والوفاء، وبتوفير سبل الانتصاف وضمان عدم التمييز، مشفوعة بتوجيهات بشأن الالتزامات خارج الحدود الإقليمية (انظر E/C.12/GC/24). وتمثل مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم مصدرا هاما للعمالة بالنسبة للفئات المعرضة بشكل خاص للحرمان الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك النساء وكبار السن والعمال الأقل مهارة (A/HRC/35/32، الفقرة ٧).

٥١ – ويمكن للاستثمارات وفرص السوق الجديدة أن تخلق شواغر في العمل وأن تعزز حدوث تحولات في أسواق العمل تشجع على ظروف عمل عادلة ومواتية. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تجنبت الدول الأعضاء سباقا إلى القاع فيما يتعلق بمعايير العمل، باعتمادها قواعد معترفا بها دوليا تحمي الفئات الضعيفة. ويتأثر العاملون في الوظائف التقليدية بالتغيرات التي تحدثها العولمة في اتجاهات السوق (E/C.12/GC/23، الفقرة ٤٧)، وينبغي وضع برامج خاصة لفائدتهم.

٥٢ - ويوفر نهج الهجرة القائم على الحقوق فرصا لأولئك الذين يفرون من الاضطهاد أو الكوارث المتصلة بالمناخ أو الفقر المدقع، ويمكّن البلدانَ المضيفة من تعزيز تنوعها الثقافي ومن التصدي للتحديات الديموغرافية. غير أن المهاجرين معرضون بشكل خاص للتمييز القائم على أسس عرقية أو قومية أو دينية. ويتعرض المهاجرون غير الموثّقين، بشكل خاص، لانتهاكات حقوقهم.

٥٣ - وتوفر فرص العمل الجديدة وتدفق المعلومات، التي تيسرها العولمة، إمكانيات لتعزيز المساواة بين الجنسين. غير أن النساء والفتيات أكثر تأثرا حسب المرجح في سوق العمل وفي سياق تدفقات المهاجرين الكبيرة.

٥٤ - وقد ساهمت العولمة في تدفق الأفكار بحرية من ناحية، ولكنها يسرّت أيضا انتشار خطاب الكراهية، من ناحية أخرى. وأفادت المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، بأنها قد تكون وسّعت أيضا الفجوات الثقافية والتكنولوجية داخل البلدان وفيما بينها. وتوفر خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف (A/HRC/22/17/Add.4، التذييل) إطارا للتصدي لخطاب الكراهية. وينبغي استخدام الإنترنت ووسائل الاتصالات العصرية التي انتشرت مع العولمة لتهيئة مجتمع معلومات شامل يعالج الفجوة الرقمية بين أغنياء المعلومات وفقراء المعلومات (A/HRC/7/14، الفقرة ٦٢). ويمكن لوسائل الإعلام المستقلة والمتنوعة أن تساعد في حماية حقوق مستخدمي وسائط الإعلام، بمن فيهم أفراد الأقليات العرقية واللغوية، في الحصول على طائفة واسعة من المعلومات والأفكار (انظر CCPR/C/GC/34). وفي هذا السياق، يكتسي التشجيع على الحوار بين الأديان ومعتنقي مختلف المعتقدات أهمية في تعزيز التسامح والاحترام والتفاهم[٢].

٥٥ - والحكم الرشيد، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد، والتدابير الوقائية، والتخطيط الملائم للسياسات، عوامل حاسمة في ضمان أن يكون للعولمة أثر إيجابي على حقوق الإنسان. وينبغي مكافحة الفساد، وبخاصة التدفقات المالية غير المشروعة (انظر A/HRC/31/61)، على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي. وينبغي أن تشمل التدابير الوقائية، في جملة أمور، حماية المبلغين عن المخالفات (A/70/361، الفقرات من ٢٦ إلى ٥٧)، والتوعية، وتبادل المعلومات، والتعليم، وتدريب جميع أصحاب المصلحة المعنيين (A/HRC/28/73، الفقرة ٥١). وينبغي أن يشمل التخطيط الجيد تعزيز تقييمات أثر السياسات والمشاريع على حقوق الإنسان (انظر A/HRC/19/59/Add.5). ومن المهم للغاية أيضا الحفاظ على قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات ترمي إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها (قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٥، الفقرة ٨ (ب)).

٥٦ - وتنتج العولمة تحديات كبيرة أمام التمتع بحقوق الإنسان. بيد أن الفرص التي تتيحها يمكن أن تتحقق على النحو الأمثل إذا تعاونت الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة

(٢) مثلما ورد التشديد على ذلك في الفقرة ١٢ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٦، وفي الفقرة ٩ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٢٢.

بروح التضامن الدولي التي أدت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذا عجلت ببذل الجهود الوطنية والدولية لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس. والتنمية هي مفتاح التوصل إلى منع الصراع وتحقيق السلام المستدام. ويجب للالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، وبالتنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة أن تُحترم وأن يُهتدى بها في توجيه عمليات العولمة نحو تحقيق السلام والتنمية وإعمال حقوق الإنسان.

باء – التوصيات

الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

٥٧ – تتضمن التوصيات ما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء ولمؤسسات الأعمال أن تنفذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأن تتعاون مع الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، وأن تشارك بصورة بناءة في الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛

(ب) ينبغي للقوانين ذات الصلة، المحلية منها والدولية على حد سواء، أن تتناول المساءلة عن أنشطة الشركات التي تؤثر سلبا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، من جانب الجميع وفي كل مكان؛ وينبغي تشجيع مؤسسات الأعمال على الإسهام في رفع مستويات حقوق الإنسان التي يتمتع بها المستهلكون والعمال والمجتمعات المحلية؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع وتيسّر أنشطة مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(د) ينبغي للتشريعات المتعلقة باتصالات الإنترنت أن تحترم وتحمي الحق في الخصوصية وغيرها من حقوق الإنسان ذات الصلة.

الحق في العمل

٥٨ – ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد سياسات محددة تساعد العمال في أكثر القطاعات تضررا بالعولمة، بما في ذلك من خلال التدريب المهني وبرامج التدريب في مجالات الدراسة والعمل غير التقليدية.

النساء والفتيات

٥٩ – تتضمن التوصيات ما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد سياسات تتصدى للتمييز الهيكلي بين الجنسين في سوق العمل ومكان العمل؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز مشاركة المرأة في الحكومة وتعيينها في مناصب قيادية في القطاع الخاص.

الهجرة

٦٠ - تتضمن التوصيات ما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في إصدار تأشيرات إنسانية للمهاجرين الذين يعيشون ظروفا صعبة؛

(ب) ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تتصدى لاستبعاد العمال المهاجرين واللاجئين، ولوضع قوالب نمطية ضارة بهم، ولوصمهم؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل وصول المهاجرين واللاجئين إلى المعلومات عن حقوقهم بلغة يفهمونها.

حرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة في الحياة الثقافية

٦١ - تتضمن التوصيات ما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع استقلالية وسائط الإعلام وتنوعها؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء ولجميع أصحاب المصلحة أن يتعاونوا مع البلدان النامية لسد الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك لأصوات المعارضة ووسائل الإعلام؛

(د) ينبغي لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تواصل وأن تعزز المبادرات الرامية إلى تشجيع الحوار داخل مختلف الأديان ومختلف المعتقدات وفيما بين معتنقيها على جميع المستويات.

الفساد والحكم الرشيد

٦٢ - تتضمن التوصيات ما يلي:

(أ) ينبغي للجهود الحكومية الدولية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تنفَّذ بدرجة أكبر من التآزر، بما في ذلك من خلال التنسيق بين الوكالات الدولية ذات الصلة؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الشفافية والمساءلة وعدم التمييز والمشاركة الفعالة، من أجل مكافحة الفساد على الصعيدين المحلي والعالمي على نحو فعال[٣]؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تعتمد أو تنقح وتنفذ أطرا معيارية لحماية المبلغين عن المخالفات؛

(٣) انظر http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AntiCorruption.aspx.

(د) ينبغي تقييم الآثار المترتبة في التمتع بحقوق الإنسان عن السياسات المحلية وعن الاتفاقات التجارية والاستثمارية الدولية؛

(هـ) ينبغي للمؤسسات المالية والدائنين الدوليين أن يحترموا قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج، بما في ذلك الميزانيات الوطنية التي تمكّن من إعمال الحقوق، وأن يحافظوا على تلك القدرة.

أهداف التنمية المستدامة

٦٣ - **تتضمن التوصيات ما يلي:**

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالالتزامات التي عقدتها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، بما يتماشى مع إعلان الحق في التنمية؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان (الهيئات المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة) في تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.